

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 16 (2012) : 166 - 182
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الإضطرابات العمالية في الجزائر:
رؤية سوسيولوجية

الطاهر بلعيور
قسم علم الاجتماع جامعة جيجل

1- مدخل:

لقد برزت في السنوات الأخيرة موجات من الإضرابات العمالية، مست جميع القطاعات الإقتصادية دون استثناء. وهذا ما شغل بال الكثير من المفكرين والباحثين من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة وعلم النفس على اختلاف منطلقاتهم الفكرية والأيديولوجية. وذلك من أجل معرفة أسبابها وأهدافها وأبعادها. ولم يتخذ هذا النقاش شكلا تقليديا، وإنما أثار مجموعة من القضايا: كعلاقة الإضراب ببناء القوة والانتماء الطبقي والوضع الاجتماعي والحالة الاقتصادية والوضع السياسي... وغيرها. في هذا الإطار ظهرت تصورات واتجاهات سوسيولوجية عديدة حاولت الوقوف على مدى إرتباط الإضرابات العمالية بالوضع الإجتماعي الذي يعيشه العامل من جهة، والبناء التنظيمي من جهة أخري. وهذا تعكسه الكثير من التيارات النظرية التي تركز على العلاقة المحورية بين الإضراب والمستوى المعيشي والإجتماعي للعمال. وأين تتناقض المصالح والأهداف للحصول على المزيد من الثروة والهيبة.

في المقابل نجد الادبيات المتمحورة حول ظاهرة الإضراب تؤكد مسألة أساسية في تراث علم الاجتماع، وهي نسبية توزيع الثروة بسبب ارتباطها بالسلطة واتخاذ القرار. ومن ذلك يظهر جليا في الدراسات المعا رة غلبة المنحى الذي ينظر الي الثروة كسلعة ناذرة تتعدد طرق ووسائل الحصول عليها. ولعل من أهم المقولات التي طرحت في هذا السياق وتعكس الإختلاف هي مقولة الإضراب محددا وفاعلا في اكتسابها واستخدامها، وبالتالي كيفية تجسيدها لطموحات الفاعلين الاجتماعيين.

ومن المعلوم أن هذه الطموحات تتباين من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، الأمر الذي يفسر اختلاف نسبة الإضراب وحجمه من مجتمع إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، وحتى من جماعة إلى أخرى. ورغم أهمية الظاهرة الإضرابية ومحوريتها في تحسين الظروف الإجتماعية والمعيشية للعمال، فإن المهتمين بر د واقع الظاهرة يجمعون على ربطها بالفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسين وأهدافهم. في هذا السياق تؤكد العديد من الدراسات على أن الإضرابات لا تنبع كليا من داخل مكان بعينه. بقدر ما تساهم فيها بشكل كبير متغيرات وعوامل مجتمعية تعمل على تصاعد وتنامي الإضرابات العمالية خصو ا بعد تزايد حجم اليد العاملة الجزائرية.

وغير خفي المجهودات التي بدلتها الدولة الجزائرية مند الاستقلال لإستعاب اليد العاملة المتزايدة سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص. هذا التزايد في حجم اليد العاملة فرض نقاشا حول تلبية إحتيجات العمال الاقتصادية والاجثماعية وأ بح يشكل هذا النقاش موضوعا جوهريا وأساسيا بالنسبة للعمال وممثلي القطاعين العام والخاص. وقد افرز هذا النقاش علاقات جديدة على مستوى مكان العمل بين العمال وممثليهم النقابين من جهة وا حاب العمل والادارة من جهة اخرى، والتي أدت إلى إضرابات واحتجاجات واعتصامات على مستوى مكان العمل، وفي بعض الحالات نقلتها إلى الشارع من اجل الاحتماء بالمجتمع واستعطافة لدفع إدارة المؤسسة أو الدولة للتدخل وتحقيق مطالب العمال سواء كانت مهنية أم اجتماعية.

والجدير بالذكر أن مكان العمل كبيئة يمكن أن يكون مصدرا للتغيير والتمويل ويرتبط هذا التغيير بالدور الذي يقوم به العامل من خلال الإضراب الذي يعتبر أداة لتحقيق ذلك التغيير خصو ا مع تدني الأوضاع المعيشية للعمال وإدراك العامل بأن مكان العمل ليس وسيلة لكسب الأجر وليس مكانا للعمل فقط، بل مكان لإثبات وجوده وطرح مشاكلة الاجتماعية التي يعانيها خارج مكان العمل كغلاء المعيشة و عوبة الحياة الاجتماعية وغيرها من المشاكل.

2- تعريف الإضراب:

لقد نشأ هذا المفهوم نتيجة للإنقلاب الصناعي الذي حدث في القرن الثامن عشر،حيث تعرض العمال لكافة أنواع العذاب والحرمان والاستغلال، فقد تكتل العمال خارج المصانع يبحثون عن عمل فلا يجدونه. مثلما اعتبر العمال في هذه الفترة سلعة تباع وتشترى. وهو الأمر الذي أدى إلى قبول العمال لأي عمل يجدونه بأقل أجر يعرض عليهم.

وساعد على تطور هذا المفهوم إثراؤه من طرف العلماء والباحثين الذين تعرضوا له بالدراسة والتحليل، حيث تنوعت واختلفت الآراء حول تحديد مفهومه سواء في المنطق أو المعالجة. وهذا يعود إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية والمحيط الذي تقع فيه ظاهرة الإضراب. ومن هذا المنطلق جاءت محاولات تعريف المفهوم متباينة وحتى متناقضة في بعض الأحيان.

وقبل التعرض إلى هذه الإختلافات في تحديد مفهوم الإضراب لابد من الإشارة إلى أن كلمة إضراب مأخوذة من اسم ساحة في باريس تسمى "GREVE" أين كان يجتمع العمال العاطلون عن العمل فيها، وتعني استخدام أول قادم إلى هذه الساحة، أي رب العمل يأخذ عماله من الإضراب "GREVE" حيث كانت تقتصر في بداية الأمر على منطقة باريس وانتشر استعمالها في فرنسا كلها خلال القرن 19[1].

وقد كان المفهوم مقتصرا على المجال الصناعي، ثم تطور عبر التراث السوسيولوحي، حيث أ بح يعني خرقا للعادات والأعراف التي لا علاقة لها بمجال العمل، إذ أ بح هناك الإضراب عن دفع الضرائب والإضراب عن الطعام والإضراب عن الدراسة والإضراب عن دفع الإيجار. وهذا يعني من الناحية السوسيولوجية تحديا يقوم به العامل والطالب والسجين والمواطن والعاطل عن العمل لرب العمل والمالك والحاكم والأمير والمجتمع ككل نتيجة خيبة بعض التوقعات، والمحافظة أو محاولة إزالة بعض العادات. متخذين من هذا التحدي الذي يتمثل في الإمتناع لإرباك الساحة الإجتماعية، ويمكن أن ينتهي ذلك بحرب أهلية، كما كاد أن يحدث في الجزائر في التسعينات. غير أن ما يهمنا هنا هوالإضراب المهني والذي أ بح يشكل المحور الأساسي لإهتمامات المختصين الإجتماعيين في دراسة الحياة الصناعية.

إن المعنى العام للإضراب كما يعرفه عبد المنعم عبد الحي، يعنى التوقف الجماعي للعمل لحين حدوث تغيرات في المكافآت أو ظروف العمل، وهو مظهر تكتيكي للضغط.[2] نلاحظ من خلال هذا التعريف على أن الإضراب يعني إمتناع العامل أو توقفه عن إعطاء قوة عمله لصاحب العمل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة عن طريق التوقف الجماعي وتعطيل العمل داخل مكان العمل الذي يعمل فيه، حيث يعبر العامل بواسطته عن الإستياء والإحتجاج أو اتخاذه كأسلوب لإعلام الآخرين بوجود خلاف بين الإدارة والعمال.

وذهب الكثير من علماء الاجتماع إلى أن الإضراب أو التلميح به ماهو إلا جزء أساسي من عملية المساومة، والضغط الاقتصادي على ـاحب العمل لقبول البحث في مطالب العمال[3]، وبذلك فهو يشكل قطيعة في علاقات العمل، تلك القطيعة التي حددت بمدلولات سيكولوجية، وهي بمثابة اللحظة التي يتحول فيها ما كان مخفيا إلى مكشوف ومصرح به. يأخذ شكل إحتجاج العمال عن وضع سيئ يعانون منه، وهو ما يجعلهم يعطلون الإنتاج من شدة وطأة تلك الأوضاع عليهم. وبذلك فهم يريدون إسماع رأيهم ومطالبهم للدولة.

وهذا ما يجعل الإضراب من الناحية السوسيولوجية عبارة عن فعل يقوم به العمال محاولة لفرض وجودهم وإبراز قوتهم. وليس حركة غضب وتمرد حسب بعض السيكولوجيين التبسيطيين الذين لايعرفونه في أرضيته الحقيقية.

غير أنه يصعب أحيانا الفصل في الإضراب بين ما هو إقتصادي وإجتماعي وسياسي، لذلك فالدولة لا تقف مكتوفة الأيدي، بل قد تستعمل كل الوسائل القانونية وغير القانونية للقضاء على الإضراب بالعنف والقوة. ولو أن استعمال الطرق الملتوية أكثر فعالية من القمعية في إنهاء الإضراب ، مثل ممارسة الضغط أو إغراء ممثلي العمال ومسيري الإضراب، أو اللجوء إلى الإشاعات في وسط العمال قصد خفض أو تحطيم معنويات العمال المضربين، غير أن العمال قد يلجأون إلى طرق أخرى أكثر دمارا بالإنتاج كالتخزين والإبطاء في العمل والغياب، وهي تهدف إلى الحد من الإنتاج وتسبب تكاليف باهضة لصاحب العمل، حيث يذهب جان رينه ترينتون**JEANRENE TREANTON** إلى أن الإضراب هو نوع من الغياب والفراغ المخيف[4].

نشير إلى أن المقال الحالي يتخد من النظرة الصراعية التناقضية لتناول الظاهرة البحثية كمدخل، ومن ذلك يمكن القول أن الإضراب هو تعبير عن مقاومة طبقة العمال، وأنه ضرورة لإحداث التغيير الإجتماعي[5]. ونعني بهذا أنه نضال وكفاح طبقي حول المكافأة النادرة أو مصادر القوة. وقد استخدمه العمال لإرغام مستخدميهم على الإعتراف بحقوقهم وكسب المزيد من الإنتصارات في إطار الصراع الطبقي الدائر على مستوى المجتمع ككل، وذلك لأن البناء الطبقي داخل مكان العمل يتأثر بالبناء الطبقي على مستوى المجتمع الكبير ويؤثر في سلوك العمال. وهذا مايذهب إليه داهر ندروف بوجود فريقين داخل المصنع ، فريق يمتلك القوة، والفريق الثاني تابع للأول ليست له أية قوة، ومنه حسب داهر ندروف فإن الإضراب عبارة عن ضغط يمارسه الفريق الثاني على الأول، ويتخذ عدة أشكال كالتخريب واللامبالاة وعدم الاهتمام بالنوعية والكمية والتوقف الجماعي عن العمل.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف الإضراب على أنه عبارة عن مقاومة يبديها العمال من أجل تغيير أو تعديل أو تحويرالقوة التي تسمح لهم بتحقيق مطالب معينة وفق تكتيكات خا ة من خلال تعطيل الإنتاج أو زيادة تكاليفه وتأخذ هذه الدراسة بشكلين من الإضراب.

2-1- الإضراب غير الرسمي:

يقوم العمال داخل الورشات أو أماكن العمل، بدون إعلام الإدارة أو حتى النقابة ودون أن تسبقه حركة إحتجاجية علنية ويأخذ شكل عدم الإهتمام بالنوعية والكمية والتغيب اللامبالاة،...وهذا لزياذة تكاليف الإنتاج.

2-2- الإضراب الرسمي: وهو توقف جميع العمال أو البعض منهم مع علم النقابة والإدارة.

وبذلك فإن الإضراب هو فعل فردي أو جماعي يتضمن مقدار معين من الفهم والإيمان بفعالية هذا الفعل، فبدون إحسا العمال بمصالحهم داخل مكان العمل وأهدافهم التي تتعارض مع أهداف ومصالح الإدارة، فإنه من غير المعقول أن يقوموا بالإضراب.

3- العوامل السوسيولوجية لظهور الإضرابات العمالية في الجزائر

إنّ الإضرابات العمالية لم توجد من العدم، بل هناك العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ظهورها ونموها ، ودون التقليل من دور العوامل الأخرى سوف نحاول أن نركز على أهم العوامل السوسيولوجية التي لها إرتباط وثيق بخلق ونمو الظاهرة الإضرابية وأهم هذه العوامل:

3-1: كبر حجم اليد العاملة:

لقد ورثت الجزائر المستقلة العديد من المشاكل الاجتماعية، منها البطالة التي كانت منتشرة بين فئات عريضة من المجتمع. وللتخفيف من حدتها باشرت الدولة الحديثة إستثمارات كبيرة بغرض تحقيق التنمية وإستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة وقد بلغ عددهم سنة 1963 حوالي 110.000 عاملا[6]. وأمام التحدي الذي كان يواجه الدولة المستقلة والمتمثل في تلبية حاجيات مواطنيها وهي أحد المبادىء الأساسية التي كانت تهدف إليها الثورة. وتوفير الحياة الكريمة للمواطن الذي لا تتحقق إلا بخلق منا ب تسمح لطالبي الشغل بالعمل، وقد زادت من حجم الإستثمارات وركزت على القطاع الصناعي لقدرته علي إستعاب عدد كبير من اليد العاملة وقد تحقق لها ذلك، حيث بلغ عددهم سنة: 1969 أكثر من 240.000 عاملا وتجاوز 360000 عامل سنة 1973 وو ل إلى 697000 عامل سنة 1977 وتجاوز 1.150.000 عاملا سنة: 1983، وهذا يعني أنّ هناك حوالي مليون عامل قد التحق بالطبقة العاملة خلال هذه الفترة[7]. وهي منا ب الشغل التي وفرتها الإستثمارات الصناعية وحدها. زيادة علي ذلك، فقد وفر القطاعين الزراعي والخدماتي عدد لابأ به من الوظائف، بلغ 1.608.000 عاملا سنة: 1978[8]. هذا التزايد الملحوظ في اليد العاملة زاد في حجم الطبقة العاملة وقوتها التفاوضية. وقد قابل هذا زيادة في حدة الإضرابات العمالية رغم كونها ممنوعة من الناحية القانونية في تلك المرحلة وممنوع تناولها اعلاميا. وكان الهدف من وراء ذلك محاولة حصرها داخل مكان العمل وعزلها مما يسهل القضاء عليها وذلك نتيجة توجه وطبيعة النظام السياسي في تلك المرحلة.

بعد التحولات السياسية وما احبها من تحولات اقتصادية بعد أكتوبر 1988 وما

إنجر عنها من إ ـلاحات اقتصادية تحت تسيمات متعددة منها إعادة الهيكلة الخو ـصة والإ ـلاح الاقتصادي... وغيرها ما أدى إلى غلق بعض المؤسسات الإقتصادية خصو ـا الصناعية وتسريح العمال، فقد تراجع حجم اليد العاملة في هذه القطاعات على عكس المؤسسات الإدارية والتربوية والخدماتية فقد زاد حجم التشغيل فيها أكثر. وهذا ما يفسر زيادة عدد الإضرابات في هذه القطاعات مقارنة مع القطاع الصناعي.

3-2: ظهور التنظيمات النقابية:

يعتبر الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) أول تنظيم نقابي يظهر في الجزائر وكان ذلك سنة: **1956** بقرار من حزب جبهة التحرير الوطني.وفور ظهوره إلتحق به عدد كبير من العمال الجزائريين فبعد شهر ضم **110** ألف عامل[9]. في هذه المرحلة ركز الإتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل الدبلوماسي من خلال العمل على كسب تأييد التنظيمات النقابية الدولية لصالح الثورة التحريرية وذلك إلي غاية الإستقلال سنة **1962** – بعد هذا التاريخ – عرف البناء الوظيفي للنقابة تغيرات تتناسب مع تغير أوضاع وظروف المجتمع الجزائري ويمكن أن نميز مرحلتين أساسيتين للتنظيمات النقابية في الجزائر وهما:

3-2-1- المرحلة الأولى(1962-1988):

في هذه المرحلة عملت الدولة كل ما في وسعها للسيطرة على النقابة بحجة المهام الوطنية المستعجلة والضخمة الناتجة عن حرب التحرير، كبناء الاقتصاد الوطني والتكفل بالمشاكل الإجتماعية الخطيرة التي ورثتها البلاد كالأيتام وأرامل الشهداء وأبناء الشهداء ومعطوبي الحرب واللاجئين... حيث استغلت الدولة –الحزب– قوتها وهيمنتها السياسية لإضعاف الأ ـوات المنادية باستقلالية العمل النقابي وذلك في المؤتمر الأول للإتحاد سنة: **1963**، حيث إتهم الرئيس الجزائري في خطابه الذي ألقاه على المؤتمرين بعض القيادات والأفكار بالعماجية، التى تهدف إلى إيجاد مجموعات عمالية مدللة على حساب الأغلبية[10].

إن الهجمات والضغوطات التي كانت تتعرض لها القيادة النقابية من مراكز القرار السياسي، بهدف تدويبها وإدماجها وجعلها منظمة جماهرية تابعة للحزب في مبادئها وطرق

تسييرها وتمويلها، سهل من إدماجها داخل هياكل الحزب وبذلك أ بح تعيين القيادات النقابية المحلية أو الوطنية من إختصاص الحزب، الذي يعتمد في التعيين على الولاء للأشخاص والبرامج. وهذا ما سهل بدوره من احتواء الحزب للنقابة وتجلى هذا الإحتواء بعد ـدور ميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات في: **17** نوفمبر **1971**، إذ أوكلت لها مهمة الإنتاج والتسيير، وهذا ما خلق نوع من الغموض في الصلاحيات الحقيقية لمجلس العمال، وهل هو مجلس مشاركة أو مجلس نقابي ... خا ـة وأنها أ بحت وسيلة في يد الإدارة، وبالتالي لم تحقق لا مهمة المشاركة ولا مهمة النقابة التي يتمثل دورها في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال[11]، وهذا يعود بالأسا إلي غياب النصوص القانونية التي تعمل في ظلها النقابة، وتجلى ذلك في نق النصوص القانونية فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية والجماعية للمنتخبين النقابيين، وأحسن مثال على ذلك: النقابة تقدم رأيها وتسهر وتشارك. فهذه المفاهيم بعيدة عن الصيغ القانونية، وتفتح المجال لتناقضات حول معناها، وخا ـة عندما تتأزم العلاقات داخل المصنع[12].

إن التوجه الإقتصادي الذي اتبعته لجزائر بعد الإستقلال ، فرض عليها خلق نقابة تعبوية مهمتها الأساسية تعبئة العمال من أجل إنجاح المشروع الإشتراكي، وذلك من خلال تكوين العمال تكوينا سياسيا ونقابيا، وهذا كان مقصودا من طرف الدولة حتى تحتفظ لنفسها بالمهام الأساسية والإستراتيجية دون إشراك فعلي لممثلي العمال في إتخاد القرارات الحاسمة، وبذلك وجد العمال أنفسهم وممثليهم لا يفرقون بين الخطاب النقابي والسياسي، إذ كلاهما يتسم بالتورية والإشتراكية وتبني مصالح العمال والفلاحين. ونجم عن ذلك أن كانت العلاقة بين النقابة وممثلي الإدارة من جهة والدولة من جهة أخرى علاقة تكاملية، حيث أ بحت النقابة لا تمار تأثيرا على الدولة[13].

ومن تم أ بحت وظيفة الإتحاد العام للعمال الجزائريين وظيفة تنفيذ وتطبيق، إذ يتلقى الأوامر والتوجيهات من الحزب المسيطر على الحياة السياسية والإقتصادية، حيث أهمل مصالح العمال وأ بح يقوم بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة، كالثورة الزراعية الإشتراكية، مقابل استفادة القادة النقابيين من بعض الإمتيازات داخل المصنع، بالإضافة إلى تاطير النقابة للإنتخابات السياسية المحلية والتشريعية، حيث استطاع بعض النقابيين الإستفاذة

منها والحصول على بعض الترقيات الاجتماعية السياسية كنواب في المجالس المحلية والبرلمان، وبذلك أ بحت النقابة تمثل الدولة لدى العمال مما جعلها عرضة للضغوطات من القاعدة العمالية، وتجسدت هذه الضغوطات أساسا في إضرابات عمالية مطلبية من خارج النقابة، وهذا ماشكل قطيعة بين الحركة العمالية والنقابية.

إن تلك الإضرابات تعتبر كممارسة إجتماعية مرتبطة بالقوة التي إحتكرتها الإدارة المدعمة من طرف الدولة والحزب، وبتواطؤ النقابة، لذلك فإن الخطاب الرسمي يسمي العمال المضربين بالمشوشين أو العنا ر المعروفة، والتي لها أهداف سياسية وهي تهديم سلطة الدولة، وهو نوع من العنف الموجه ضد العمال كمرحلة أولى لفصل بعضهم عن العمل ممن يو فون بالمشوشين، حيث تقوم به أية مؤسسة رسمية أو إدارية أو سياسية، بإيعاز من الفرع النقابي. وقد يأخذ العنف الممار ضد العمال المضربين شكل آخروهو غلق المصنع أو المؤسسة التي يحدث فيها الإضراب.

3-2-2 المرحلة الثانية (1988-2011):

إن تراكم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بوجه عام،أدت إلى إنفجار عنيف في أكتوبر 1988، والذي أ بح يعتبر كنقطة تحول على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني، وتضاربت التحاليل والتفسيرات حول أسباب هذه الأحداث، فهناك من يرجعها إلى أزمة النظام السياسي و راع الأجنحة والمؤسسات حول ممارسة القوة، وهناك من حاول ربطها بالحركة العمالية، على اعتبار أن بدايات أحداث أكتوبر كانت عبارة عن إضرابات عمالية منظمة تم إخراجها إلى الشارع بطريقة سلمية، وهي من نع القاعدة العمالية والفروع النقابية تحديا للمركزية النقابية والطيب بلخضر رئيسها أنذاك، غير أن تلك الإضرابات إنقلبت وحدث ما حدث.

وكانت أسبابها إقتصادية إجتماعية متمثلة في الأجور وظروف العمل والعلاوات، بالإضافة إلى الأسباب السياسية المتمثلة في الممارسة غير الشرعية للقوة داخل أماكن العمل، و عوبة ممارسة الحق النقابي، والسلوك السيئ غير المقبول للمدراء والمسيرين إتجاه العمال، والتبدير واستعمال الوسائل الخا ة للمؤسسات بالمصنع، ورفض ممثلي العمال الحقيقيين واستبدالهم بممثلين آخرين لا يعارضون قرارات الإدارة.

لقد كان من نتائج أكتوبر الغضب دستور 23 فيفري 1989، الذي اعترف بالتعددية السياسية والنقابية. وهذا ما سمح لهذه الأخيرة بالإبتعاد الجزئي عن الدولة والحزب، وأعلن ذلك خلال المؤتمر الثامن للإتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1990. غير أن ذلك لم يمنع القادة النقابيين من الإنتماء السياسي، حيث احتفظوا بعضويتهم داخل حزب جبهة التحرير الوطني.

إن استقلال الإتحاد العام للعمال الجزائريين عن الدولة– نظريا* – نتج عنه محاولة تغيير أدواره التقليدية من خلال إضفاء نوع من الديموقراطية داخل الهياكل النقابية القاعدية، دون ان تمس رياح الديموقراطية هرم السلطة النقابية التي مازالت تحتكر القوة والنفوذ، نتيجة تشبثها بنفس الممارسات القديمة المستمدة من قيم وممارسات النظام السياسي والنقابي الأحادي القديم المبني على رفض الاختلاف[14]. رغم هذا فقد حاول الإتحاد التخلي عن الخطاب التعبوي الذي كان سائدا وانتقاله إلى محاولة بناء استراتيجيات مطلبية متخذا من الإضرابات العامة طريقا لذلك، وتبني بعض الممارسات النقدية والمواقف المعارضة لبعض السياسات التي تنتهجها الحكومة، مثل إعادة الجدولة والخو صة والتي تعبر عن بعض الاستقلالية – حتى ولو كانت نظريا– التي أ بح يعرفها الإتحاد في علاقته بالدولة، حيث لم تكن موجودة في الفترة السابقة.**

إن دور القرار رقم 40–14 المؤرخ في 02 جويلية 1990 والخاص بالحق في ممارسة العمل النقابي سمح بإنشاء تنظيمات نقابية قطاعية مثل نقابة الأساتذة الجامعيين ونقابة الأطباء ونقابة الجمارك والنقابة الخا ة بعمال التربية ونقابة الطيارين ونقابة الموظفين وغيرها من التنظيمات النقابية. حتى أ بح كل سلك من أسلاك الموظفين على اختلاف رتبهم ووظائفهم في مختلف القطاعات الاقتصادية يمتلك تنظيم نقابي خاص به يناضل ويدعوا للإضراب دون حاجته إلى التنسيق مع التنظيمات النقابية الأخرى.

وعلى الرغم من التعددية النقابية التي عرفتها الجزائر، إلا أن نقابة الإتحاد العام لعمال الجزائريين تعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر كونه يحظى بمعاملة خا ة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته ونموه في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ قرارات تخ الطبقة الشغيلة.

3-3- تدني المستوى المعيشي للطبقة الشغيلة:

إن الإ لاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر في نهاية الثمانينات واتجاهها الوجهة الليبرالية، أثرت بشكل مباشر على فئات عريضة من الطبقة الشغيلة الجزائرية. وقد أفرزت تلك الإ لاحات آثار سلبية مست فئات عريضة من أفراد المجتمع، منها تدني المستوى المعيشي نتيجة توحش أسعار السلع والخدمات وفي المقابل كان ارتفاع الأجور لا يتناسق مع ذلك الإرتفاع الباهر لأسعار السلع والخدمات في السوق، مما أحدث خللا كبيرا أ بحت معه«المعيشة لا تطاق» حسب تعبير العمال. وهذا نتيجة الفجوة الكبيرة التي خلقتها تلك التحولات الاقتصادية بين الأسعار والأجور، وأ بحت الأجور التي يتقضاها العمال غير قادرة على تلبية حاجيات الأسر، فأنتشر الفقر بين العمال الأجراء وأ بحت مظاهره جلية في المدن والشوارع، حيث أ بحت ور الأطفال الذين يمارسون أنشطة تجارية موازية أو الذين يمدون أيديهم لطلب كيس حليب أو الخبز، أ بحت من الصور المألوفة في المدن الجزائرية. وهي ور تعكس عملية الإفقار التي تعرضت لها فئات اجتماعية كبيرة، بفعل السياسات الاقتصادية الجديدة، وهذا ما كان حافزا لقيام العمال بالإضراب والمطالبة بتحسين أوضاعهم[15].

إن قيام العمال بالإضرابات المطلبية لتحسين مستواهم المعيشي وهم لا يطالبون بتحقيق العدالة الاجتماعية، لأنهم يؤمنون بأنها بعيدة كل البعد عن التحقيق في ظل سلطة تابعة لرأسمالية الدولية، وفي ظل سيطرة فئة اجتماعية على وسائل الإنتاج ومركزه الرأسمال والأرباح في يد فئة قليلة. بل إن أغلب الإضرابات العمالية كانت تطالب بضرورة إيجاد تناسب حتمي وطبيعي بين تطور الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات. هذا الكفاح والنضال العمالي اليومي تقوم به فئات عمالية على اختلاف مستوياتها المهنية والثقافية، انطلاقا من العامل البسيط إلى الطبيب المخت الذي يتطلب تكوينه في الجامعة 12 سنة وهي أعلى مدة تكوين في الجامعة الجزائرية.

إن إحسا غالبية الفئات العمالية بتدني مستواها المعيشي دفعها في الكثير من المرات إلى اتخاذ الإضراب كوسيلة للتعبير عن تلك الفجوة الكبيرة بين الارتفاع المستمر في الأسعار وعدم زيادة الأجور بطريقة تتوافق وذلك الارتفاع. هذه الفجوة لا تنكرها السلطة

سواء من خلال تصريحاتها الرسمية أو بياناتها وأيضا مايعكسه الواقع الذي نعيشه وملاحظتنا للفوارق بين الفئات الاجتماعية.

هذه الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها العامل خصو ا في السنوات الأخيرة والتي برزت فيها بورجوازية جديدة شابة ليست لها جذور تاريخية وقد استغلت الأوضاع والظروف التي تمر بها البلاد وعالم الشغل لتجمع ثروة مأخوذة من عرق العمال وعلى حسابهم، وهذا ما زاد في إحسا العمال بالتهميش انطلاقا من ربطهم بين عملهم والعالم الاجتماعي الخارجي الذي يعيشون فيه، وهو ما يعتبر الإطار المرجعي لهم. الشيء الذي زاد من بروز وعي بين أفراد الفئات العمالية المأجورة للدفاع عن مصالحها وحقوقها وامتيازاتها التي تحصلت عليها بنضالاتها[16]، والمتمثلة أساسا في المبادرات التي تقوم بها الدولة لتحسين ظروف العمال وذلك من خلال إقرارها بعض الزيادات في أجور العمال والموظفين. غير أن نظرتهم إلى هده الزيادة غالبا ما تكون سلبية لأنها لا تلبي حاجياتهم ومطالبهم.

4- قراءة سوسيولوجية لواقع الإضرابات العمالية في الجزائر:

إن ظهور الإضرابات العمالية في الجزائر ليس بالأمر الغريب خصو ا إذا كان الواقع المهني والاقتصادي يعرف العديد من التناقضات وهي امتداد لعلاقات البيئة الاجتماعية السائدة والتي تحدث في ظلها الإضرابات كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري .وانعكاسا لهذا الواقع المهني والاجتماعي والاقتصادي الجزائري ظهرت العديد من الإضرابات العمالية وسايرت إلى حد كبير مختلف السياسات الاقتصادية التي طبقت، متخذة أشكال متعددة وفقا للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى القانوني الموجود, ويمكن أن نميز وفقا لما سبق ذكره ثلاثة مراحل عرفت تطبيق ثلاثة سياسات اقتصادية أثرت بشكل كبير على العوامل السوسيولوجية لظهور الإضرابات العمالية سواء من ناحية الكم أو النوعية أو الدلالة. وهذه المراحل باختصار متمثلة في:

4-1: المرحلة الأولى: وهي مرحلة التسيير الذاتي والاشتراكي للمؤسسات، وتمتد من الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات.وهي مرحلة بداية تشكل المؤسسات الوطنية

الزراعية والصناعية والخدماتية وتعود ملكيتها للدولة ويتم توجيه الاستثمار فيها بقرار من السلطة[17] أما طريقة تسييرها فقد تميزت بالازدواجية والتناقض في بعض الحيان ،حيث أن فلسفة التسيير الذاتي والاشتراكي للمؤسسات تشير إلى المشاركة الفعلية للعمال في عملية التسيير، في حين أن المدير المعين من طرف الدولة مهمته هو التسيير أيضا، وهذا ما أوقع الطرفين في تصادم وكانت النتيجة لجوء العمال إلى الإضرابات ورغم كونها ممنوعة غير أنها اتخذت شكل موجات متصاعدة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 01 يوضح عدد الإضرابات في المرحلة الأولى

السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
عدد الإضرابات	146	168	254	392	330	521	323	692	922

المصدر: عبد النا ر جابي: الجزائر تتحرك. دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية في الجزائر, دار الحكمة, **1995** ص: **169**.

إن هذا التزايد الكبير في عدد الإضرابات العمالية في هذه المرحلة يعتبر بمثابة رفض العمال لأوضاعهم المهنية والاجتماعية وفقدانهم الثقة في الدولة الوطنية المستقلة خصو ا أثناء إضرابات 1977، حيث اهتزت الحركة العمالية بسبب إخفاء الحكومة والصحافة في تلك السنة لنظال العمال فيما سمي بركيزة الانتقال نحو الاشتراكية. مثال على ذلك الإخفاء ،هو إخبار الجماهير بكل ما جرى حينما قام عمال السكة الحديدية في المغرب بالإضراب فيما حو ر الإضراب نفسه في الجزائر بالصمت التام وإخفاء الحقائق[18]، هذا النضال العمالي المتزايد في تلك المرحلة أجبر الرئيس الراحل هواري بومدين للنزول شخصيا للتفاوض مع عمال ميناء العا مة لإنهاء الإضراب وهذا يؤشر إلى قوة تلك الإضرابات وتمسك العمال بمطالبهم.

4-2: المرحلة الثانية: ويمكن أن نصنف هذه المرحلة من بداية الثمانينات إلى نهايتها ونسميها بعشرية الإ لاحات الاقتصادية، فبعد تغير النظام السياسي بموت الرئيس هواري بومدين وبروز نظام سياسي آخر، باشر في إبراز عيوب التجربة البومدينية التي شيدت مؤسسات ناعية عملاقة سخرت لإنجازها إمكانيات مالية وبشرية ضخمة.

وكانت المؤسسة الصناعية التنظيم المفضل لعملية النقد، حيث أتهمت بعدة عيوب ككبر حجمها، ضعف مردوديتها، سوء تسييرها... مما أعطى نتائج لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة.

لذلك باشرت الدولة أو النظام السياسي الجديد تطبيق بعض الإ لاحات الاقتصادية غير أن نتائجها زادت في عوبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعمال[19]. وأهم سبب لذلك، أن تلك الإ لاحات انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية على الجزائر بسبب تدني أسعار النفط. وهذا ما ساهم في الركود الاقتصادي الذي عرفته البلاد في تلك المرحلة وما نتج عنه من تضخم وبطالة وغيرها[20]. وكان رد فعل السلطات على هذه الصعوبات هو اللجوء إلى تسريح العمال، نتيجة غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية بسبب إعادة الهيكلة. وهذا ما أ بح يخيف العمال فتولد راع بينهم وبين الإدارة. وحمل العمال المسؤولية للمسؤولين الإداريين والسياسيين، وبدأت مظاهر التذمر تتطور. وتجسد هذا التذمر في خلق العمال لمقاومة إستراتيجية كالتغيب، كبح الإنتاج، التخريب، الإضراب الذي أ بح يعتبر الممارسة العمالية الأكثر وضوحا حتى أ بحت تتداوله الجهات الرسمية في خطاباتها السياسية، واعتبر آفة اجتماعية يجب القضاء عليها.

في هذا السياق، تم السماح للشرطة والجيش بمواجهة الكثير من الإضرابات العمالية، كما ضيق الخناق على الكثير من العمال والنقابين النشطين من أجل إسكاتهم ومحاولة التحكم فيهم[21]. على الرغم من ذلك لم تتراجع حدة الإضرابات وبقيت مستمرة كما يوضح ذلك هذا الجدول

جدول رقم02 يوضح عدد الإضرابات في المرحلة الثانية

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
عدد الإضرابات	922	819	732	895	855	809	640

المصدر: عبد النا ر جابي: مرجع سابق، ص: **169**.

4–3: المرحلة الثالثة: **وهي مرحلة ما بعد التعددية السياسية وما أفرزه دستور 1989 الذي أقر الحق في الإضراب والتعددية النقابية، مما سمح للعمال بإنشاء العديد من التنظيمات النقابية والانطواء تحت بعض الأحزاب السياسية ولو بطريقة غير رسمية. إن أهم مايميز هذه المرحلة هو بداية تراجع دور الدولة في إدارة المؤسسات الاقتصادية وفتح المجال للرأسمال الخاص. وقد نظر العمال إلى هذه الخطوة على أنها تراجع الدولة عن التزاماتها اتجاه العمال ، الشيء الذي أدى إلى حدوث تشققات فيما يعرف بالنموذج التنموي الجزائري الذي أخد بالعدالة الاجتماعية ضمن أولوياته مثل حماية العمال و يانة حقوقهم المهنية والاجتماعية وفي مقدمتها المحافظة على منا ب الشغل التي بدأت تتراجع نتيجة غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال.**

وقد واجه العمال هذه الظروف بشنهم للعديد من الإضرابات، غير أن الظروف السوسيو اقتصادية لم تكن في ا الحهم نتيجة تركيز الدولة لمجهوداتها لمحاربة الإرهاب الذي لم تسلم منه العديد من المؤسسات الاقتصادية من حرق ونهب، وهذا مازاد في متاعب العمال، حيث أ بحوا يواجهون على جبهتين، الأولى تراجع الدولة عن اهتمامها بالمسألة الاجتماعية للعمال، ومن جهة أخرى التجند لحماية مؤسساتهم الاقتصادية من الإرهاب.

على الرغم من هذه الظروف الصعبة، لم يستسلم العمال بل قاموا بموجات إضرابية ضد سياسة الخو صة وتسريح العمال، مما أخاف الدولة برمتها خصو ا لما أ بحت هذه الإضرابات وطنية وتشمل جميع فروع النشاط، وهذا ما أجبر الدولة إلى اللجوء إلى إقامة عقد اجتماعي مع ممثل العمال خلال السنوات: 1992–1995 – ويتلخ محتواه في تخلي النقابة عن الإضراب وتدعيمها لبرنامج الحكومة مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على التراجع عن الخو صة[22].

بعد تجاوز الجزائر للمرحلة الأمنية الصعبة التي مرت بها، لم تتحسن أوضاع العمال المهنية والاجتماعية،ى بل زادت تفاقما، نتيجة تراجع القدرة الشرائية وازدياد نسبة التضخم وتراجع دور نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين. ولتجاوز ذلك، لجأ العمال إلى تأسيس نقابات عمالية قطاعية، حيث أ بح لكل قطاع ناعي أو إداري أو خدماتي نقابة خا ة به وفي بعض الحالات نقابات خا ة بكل قطاع خارج نقابة الإتحاد العام للعمال

الجزائريين.

هده الوضعية شكلت عوبة للدولة، حيث أ بح كل قطاع وزاري يفاوض عماله ويعمل على تحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية بمعزل عن القطاعات الأخرى، وهذا بدوره أجج الحركة الإضرابية التي تطالب بالعدالة في إعادة توزيع الدخل. غير أن النقطة السوسيولوجية المثيرة للانتباه هو لجوء العمال في المدة الأخيرة أو ما يعرف بحركة الشارع العربي إلى إخراج الإضراب إلى الشارع، وذلك لاستعطاف الرأي العام والاحتماء بالمجتمع وهي نفس الطريقة التي اتبعت في مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

هذا السلوك الذي لجأت إليه العديد من النقابات العمالية مثل نقابة الأطباء الأخصائيين (إضراب 2011) إضراب أعوان الحر البلدي (2011) إضراب الشبه الطبيين (2011) إضراب الأساتذة والمعلمين (2010–2011) ... وغيرها نعتقد أنه يهدف إلى استعطاف الرأي العام الوطني والدولي ومحاولة التأثير على الدولة لدفعها للتنازل لصالح العمال. بل في بعض الأحيان اللجوء إلى بعض العمليات الاستعراضية وهي محاولة انتحارهم على الطريقة البوعزيزية في تونس لدفع الدولة إلى النظر في مطالبهم بسرعة، وهي ممارسة عمالية لم تكن موجودة في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية وهو سلوك نعتقد بأنه ظرفي له أبعاد سياسية وأهداف أكبر من الأهداف التي يصبوا إليها العمال الذين يتخذون من الإضراب طريقا لتحسين وضعهم المهني والاجتماعي وليس الحصول على مكاسب سياسية.

الهوامش:

1- جورج فريدمان، بيار نافيل: رسالة في سوسيولوجية العمل. ترجمة حسين حيدر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط1 . 1985 ص 243.

2- عبد المنعم عبد الحي: علم الإجتماع الصناعي. المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية 1984 ص84.

3- عبد الغفار حنفي: إدارة الأفراد بالمنظمات. دار المعرفة الجامعية مصر ط 1. 2000 ص 317.

4- جورج فريدمان،ب يار نافيل: مرجع سابق ص 243.

5- عبد الباسط عبد المعطي: نظرية علم الاجتماع. دار المعارف الجامعية الإسكندرية ص 271.

6- Said Chikhi :La Classe Ocnriere Audjourdhui En Algerie 1982.p63.

7- عبد النا ر جابي: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية. المعهد الوطني للعمل الجزائر ط 1 2001 ص ص37، 38.

8- بلعيور الطاهر: الإضرابات العمالية في مجتمع المصنع، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 119.

9- علي غربي: العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع. دراسة سوسيولوجية للعلاقة بين الصراع الصناعي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات في الشرق الجزائري، جامعة القاهرة، 1989، ص 145.

10- عبد النا ر جابي: مرجع سابق ص 88.

11- أحمية سليمان: التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ط1 1994، ص 236.

12- عبد اللطيف بن أشنهو:التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص 471.

13- سعيد مرسي بدر:مدخل في علم الاجتماع الصناعي.دار المعرفة الجامعية مصر 2000 ص 287.

14- عبد النا ر جابي: مرجع سابق ص 101.

15 - عبد النا ر جاي: مرجع سابق ص 15.

16- محمود عبد الباقي الهر ماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987 ص 80.

17- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر. ترجمة سمير كرم. مؤسسة الأبحاث العربية 1980، ص ص101- 105.

18- Said Chikhi : OP .CIT P 22

19- محمد الصغير بعلي:تنظيم القطاع العام في الجزائر. استقلالية المؤسسات ديوان المطبوعات الجامعية 1992 ص 77.

20- عبد الوهاب بن دعيدة :الإ لاحات الاقتصادية وسياسات الخو صة في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط.ح 1999 ص 365.

21- عبد النا ر جابي: مرجع سابق ص 60.

22- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر. مركز الأبحاث العربية ط1. 1999 ص11.